بحث لغوي

بين الضر والضرر

الأستاذ الطاهر بن عاشور

عضو مجمع فؤاد الراسل

أجمل كتب اللغة في هاتين الكلمتين إجمالا سرت منه إلى ألسن المستعملين أخطاء باستعمالهم كلمة الضرر بالفك فيما يساوي معنى كلمة الضر بالإدغام، غافلين عما تضمنه سر عدم إدغام الحرفين في كلمة الضرر من التنبيه على الاحتراز من استعمالها فيما يساوي معنى كلمة الضر المدغمة

فوجب بسط هذا البحث وتحقيقه؛ ذلك أن في اللغة فرقا في اعتبار بنية الفعل يظهر أثره في حالة مصدره، فالمصدر الذي على وزان فعل بفتح العين إذا جيء مصدرا من الفعل الذي ماضيه على زنة فعل بكسر العين ومضارعه على زنة يفعل، وهذه البنية مصوغة لأفعال السجايا والوجدان مثل فهم وفرح وجوى، ولأفعال الاتصاف بالعاهات مثل مرض وشلل وعمي وزمن

فلأجل ذلك فعل ضر الماضي إذا استعمل متعديا لحركة عينه في الماضي تقدر بالفتح لأن مضارعه مضموم العين. قال تعالى: «لن يضروكم إلا أذى — لا يضركم من ضل» فهو جار على قاعدة أن المضاعف المتعدي المفتوح العين في الماضي ينقاس في مضارعه ضم العين، عدا ما استثني مما جاء بالكسر على خلاف القياس أو جاء بالوجهين الضم والكسر؛ ومصدر ضر هذا المتعدي الضر بوزن فعل كالنصر مفتوح الضاد

وقد وجب فيه إدغام أول مثليه لأن أولهما ساكن وثانيهما

الهدايا وأسيران من عظماء الروم قال «قلت ولله الحمد والمنة على هذا الفتح العظيم وجاء القاصد المذكور ومعه أسيران من عظماء اسطنبول وطلع بهما إلى السلطان (سلطان مصر الأشرف إينال) وهما من أهل قسطنطينية وهي الكنيسة العظمى باسطنبول فسر السلطان والناس قاطبة بهذا الفتح العظيم؛ ودقت البشائر لذلك وزينت القاهرة بسبب ذلك أياما، ثم طلع القاصد المذكور وبين يديه الأسيران إلى القلعة في يوم الإثنين خامس وعشرين شوال بعد أن اجتاز القاصد المذكور ورفقته بشوارع القاهرة وقد احتفلت الناس بزينة الحوانيت والأماكن وأمعنوا في ذلك إلى الغاية وعمل السلطان الخدمة بالحوش السلطاني من قلعة الجبل . . .». ويقول ابن تغرى بردى في موضع آخر «ثم طلع قاصد متملك بلاد الروم ورفقته إلى القلعة من غير أن يحضر القضاة وعثلوا بين يدى السلطان وقدموا ما معهم من الهدية التي أرسل بها رسلهم (عدد ابن تغرى بردى هذه الهدايا وذكر أنواعها وهي كثيرة) فقبلها السلطان ورحب به ثم أنزل إلى محل إقامته ومعه رفقته وهم يتفرجون في الزينة وكانت عظيمة واستمرت أياما وتغالى العوام في شأنها مع استمرار دق البشائر في صباح كل يوم أياما».

وهذا الذي ذكره ابن تغرى بردى من وصف احتفال الناس وأفراحهم في القاهرة بفتح القسطنطينية ما هو إلا صورة لنظائر لها قامت في البلاد الإسلامية الأخرى. وقد سجل لنا المؤرخ التركي فريدون بك في كتابه «مجموعة منشآت السلاطين» الكتب التي تبودلت بمناسبة هذا الفتح العظيم بين السلطان محمد الفاتح وبين سلطان مصر وغيره من ملوك المسلمين وأمرائهم وهي تكشف لنا عن نوع العلاقات القائمة في ذلك العهد بين هذه الدول الإسلامية المتجاورة وكانت تفيض بحسن المودة وصدق الإخاء والصفاء.

* * *

وبعد، فإن المسلم ليدخل اليوم في مسجد السلطان محمد الفاتح باستانبول فيكون أول ما يروعه من هذا المسجد جبينه المتبلج وقد نقش عليه هذا الحديث الكريم «لتفتحن القسطنطينية فلنعم الأمير أميرها ولنعم الجيش ذلك الجيش» فتخشع نفسه ويخفق قلبه وتطوى في ذهنه آماد الزمن وتمر به الذكر بين محمد بن عبد الله الذي أنطقه الوحي بهذا الحديث وبين محمد الفاتح الذي حقق هذا الحديث فلا يملك إلا أن يقول: سبحانك ربي، أية معجزة قد تمت!

الدكتور سالم أحمد الرشيدي

متحرك . فالإدغام واجب ، فلذلك قالوا ضر كقوله تعالى : « ولا يملكون لأنفسهم ضرا ولا نفعا » .

واسم المصدر منه الضر بضم الضاد . ومنه قوله تعالى : « ثم إذا كشف الضر عنكم » وقيل الضر والضر لغتان فى مصدر ضر المتعدى جريا على ما جاء باللغتين فى الأسماء نحو الشهد والشهد تغليبا لجانب الجمود فى المصدر على جانب الاشتقاق ، والقول الأول أصح وأقيس

فأما إذا استعمل ضر فعلا لازما فهو حينئذ بمعنى صار ضريرا ، أى عمى ، فتعين أن يكون وزنه فعل بكسر العين فى الماضى لأنه وزن أفعال العاهات والأحزان ونحوها . فقياس مضارعه أن يكون مفتوح العين ، فيقال يضر بفتح الضاد ، كما يقال عمى بمعنى وشلل يشل (واعلم أنى لم أعثر على مضارع ضر فى كلامهم إلا فى قول بشار :

إذا ذكر الحباب بها أضرت بها عين تضر على الحباب

وقد وجدته فى نسخة ديوان بشار غير مضبوط فضبطته بفتحة على الضاد ، ولم أعثر أيضا على من ذكره أو ذكر زنة ماضيه من أصحاب كتب اللغة المعروفة لنا ، مثل الأساس والصحاح واللسان والقاموس والتاج والمخصص لابن سيده وإصلاح المنطق ومفردات الراغب والمشارق لعياض والنهاية لابن الأثير

وإذ لم يذكروا فيه أنه جاء على خلاف القياس فهو محمول على القياس فى الماضى والمضارع ، وقد دل على ذلك أيضا مصدره ، فانهم قالوا فى مصدره الضرر بدون إدغام لأنه جاء على مثال فعل ؛ وكل ما كان من الأسماء مضاعف المثلين على هذا المثال وشبهه ، فإنه يتعين فيه الفك ولا يجوز الإدغام . وعللوه بالخفة الحاصلة بالفتح مثل : طال ، ولبب ، وجلل . وأنا أرى أن علة الفك فيه التفرقة بين الفعل والاسم فى الأكثر ، ثم طرد الباب على وتيرة واحدة . فإذا قالوا فى المصدر ضرر علمنا أن الماضى بوزن فعل بكسر العين ، وأن المضارع بوزن يفعل بفتح العين . ومن أجل ذلك لا يطلق الضرر بالفك إلا على ما كان من الأضرار عاهة . فالعمى ضرر والزمانة ضرر . قال تعالى : « لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر » أى العمى والزمانة . وقد فسر المفسرون الآية بذلك ، فلا يشمل من أصيب بضر فى ماله أو فى أهله . وفى صحيح البخارى عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أملى عليه لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم . فجاء ابن أم مكتوم وهو يمليها على فقال يارسول الله ، والله لو أستطيع الجهاد لجاهدت ، وكان أعمى . فأنزل الله على رسوله « غير أولى الضرر » اهـ

ولم يستعمل الضرر فى غير ما هو من العاهات فيما بلغنا من كلام العرب ولا رأينا من صرح به من الأئمة المروى عنهم . ولكن وقع فى كتاب الأقضية من الموطأ عن يحيى المازنى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال (لا ضرر ولا ضرار) هكذا رواه المازنى مرسلا .

وإن كان قد أسند بهذا اللفظ عن أبى سعيد الخدرى وعبادة ابن الصامت وعائشة وابن عباس فى غير الموطأ من سنن ابن ماجه ومسند أحمد ونحوهما من الكتب التى تخرج الصحيح وتدونه بأسانيد مختلفة .

فلننقل الكلام إلى الاحتجاج بالحديث فى العربية ، وهى قضية مختلف فيها سكت عنها المتقدمون . وقد منع الاحتجاج به ابن الصايغ الاشبيلى ، وقال أبو حيان : « إن الأئمة من البصريين والكوفيين لم يحتجوا بالحديث ، وتبعهم على ذلك المتأخرون »

وأجاز الاحتجاج بالحديث ابن مالك وابن هشام الأنصارى . ويؤخذ من كلام الأئمة ما يؤيد القول الأول ، إذ قالوا لا تقبل رواية اللغة إلا من الرواة الثقات ، يعنون بالرواة رواة العربية المتصدين للرواية ؛ إذ لا نشك فى أن شرط قبول نقل الناقل فى اللغة أن يكون قاصدا نقل اللغة ، فلا تؤخذ العربية تبعا لنقله فى غرض آخر لأن الناقل إنما يضبط ويتحرى فى نقله فيما يخص الغرض الذى لأجله ينقل ؛ لأن المقصود من الخبر النسبة الخبرية لا الضمنية ؛ فالراوى المتصدى لرواية الأحاديث لإفادة أحكام شرعية لا يهمه من الألفاظ إلا موادها المفيدة للمعانى دون صيغها المفيدة لاختلاف كيفيات تلك المعانى . فإذا لم يكن نقله صريحا فى غرضه الذى تصدى لأجله ، رجع أمر نقله إلى أنه احتجاج يحسن الظن به فى تحرى الصواب من جميع جوانبه . وذلك غير مقنع فى إثبات اللغة . وقد عدوا من القواعد الأصلية أن الكلام إذا سيق

لمعنى لا يحتج به فى معنى آخر . على أنه قد حفظ الحطأ من كثير من الأئمة بتصحيف أو نحوه

ورواة الحديث قد يقع لهم الغلط فى عربية ما يروونه ، وممن عد من هذا الباب ، هشيم بن بشير السلمى من أئمة الحديث . قال النضر بن شميل وهو من أئمة اللغة ، كان هشيم لحانا وهو الذى روى حديث (إذا تزوج امرأة لدينها وجمالها كان فيها سداد من عوز) رواه بفتح السين من سداد والصواب سداد بكسر السين فى قصة مدونة فى كتب اللغة والأدب . فلعل النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا ضر ولا ضرار . فغيرها الراوى لا ضرر . فاذا درجنا على عدم الاحتجاج بالحديث فى العربية ، فهذا الحديث لا يثبت به استعمال فى العربية لما يتطرقه من الاحتمالات بالنسبة للرواة لا بالنسبة لقائل اللفظ المروى . فلا يكون ذلك شاهدا لغويا

وإذا درجنا على الاحتجاج به تعين : إما أن نرده إلى الرواية بالمعنى بأن درج الرواة على استعماله مولد ، وإما أن نؤوله : فأما بالحمل على الشذوذ مثل قول أبى النجم : الحمد لله العلى الأجلل . والشاذ يغتفر لأهل اللسان ولا يتابعون عليه فى استعمال غيرهم . وإما بتأويله بأن الذى أوجب الفك هو قصد الاتباع والمزاوجة بين اللفظين الضرر والضرار ، فان كليهما لا إدغام فيه . فروعى ذلك فى المقارنة تحسينا ، وهو من ضروب البديع كما قال النبى صلى الله عليه وسلم فى حديث وفد عبد القيس فى الصحيح : (مرحبا بالوفد غير خزايا ولا ندامى) . فجمع نادما على ندامى لموافقة صيغة خزايا . إذ ليس فعالى من صيغ جموع فاعل ، بل هو من صيغ جمع فعلان والندمان هو المنادم ، ومن هذا النوع قول الشاعر :

هتاك أحبية ولاج أبوبة بخالط البر منه الجد واللينا

إذ جمع بابا على أبوبة . وقوله صلى الله عليه وسلم لنساء (ارجعن مأزورات غير مأجورات) . بهمز مأزورات . وأصله موزورات لأنه من الوزر وهو الإثم وإنما هو اتباعا لقوله غير مأجورات

والحاصل أننا إذا قبلنا الاحتجاج به تعين أن يحمل لفظ النبى صلى الله عليه وسلم الذى جاء على خلاف القياس مجملا يناسب فصاحته وبلاغته . ويستخلص من هذا كله أن الضر والضرأعم من الضرر فيصح إطلاق الضر والضرر على المعنى الذى يطلق عليه الضرر ولا يقع إطلاق الضرر على كل ما يطلق عليه الضر والضرر

وأما ما وقع فى صحاح الجوهرى من قوله : « الضر خلاف النفع والاسم الضرر ويقال لا ضرر عليك » فهو مما انفرد به . وقد ذكر الأئمة أن الجوهرى لا يؤخذ ما انفرد به . وقد وهمه الفيروزبادى فى مواضع كثيرة

قال التبريزى : لا يشك فى أن فى كتاب الصحاح تصحيفا لاشك أنه من المصنف لا من الناسخ (ص ٤٩ مزهر ج ١) ، وقال الأزهرى لا يقبل من الجوهرى ما انفرد به (ص ١٧ مزهر ج ١)

ووقع فى الأساس ما يوهم ظاهره موافقة كلام الجوهرى . لكنه ليس بنص بل هو محتمل للتأويل

ومن أهم الواجبات الحفاظ على فروق العربية ودقائق استعمالها وإبقاء ما شذ عن ذلك غير متجاوز موقعه بحيث لا يرخص لأحد فى اتباعه ، لأن ذلك يفضى إلى تلاشى رونق العربية وضياعه

تونس الطاهر بن عاشور

وزارة الأشغال العمومية

مصلحة الميكانيكا والكهرباء

مطلوب تقديم عطاء لغاية ظهر يوم ٧ / ٤ / ١٩٥١ عن توريد وتركيب مجموعتين للمياه بمستشفى ابنوب المركزى

ويمكن الحصول على دفتر الشروط مقابل ٢٥٠ مليما للنسخة الواحدة بخلاف ٦٠ مليما أجر بريد ويقدم تأمين ابتدائى بواقع ٢ ٪ مع العطاء وإلا فلا يلتفت إليه

٧٨٧٣